

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُرَدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثاني عشر العدد 2 ديسمبر 2021

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني احمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رايح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابيد، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعادية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. رزاقية محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد
بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشراش،
من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي
بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مراض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن
لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حري سليم، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي
مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قززان مصطفى، أ. د. محمدي قادة،
د. عيسى سماعيل، د. ضويحي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بوسماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابيد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson

كلمة العدد

بعد تصنيفها في صنف "C" تواصل المجلة صدورها لتطل على قراءها الكرام بعدد كبير من المقالات وهذا راجع إلى المشاركات الكثيرة للأساتذة الباحثين دون إقصاء أحدهم وفسح مجال المشاركة والتسهيل للأخوة الأساتذة والباحثين لتسيير مساهمهم العلمي قصد الترقية أو المناقشة في مذكراتهم العلمية.

المدير المسئول عن النشر

فهرس الموضوعات

أ. د. عيساني امحمد :	ص ١٥
- كلمة العدد.	
د. نوبوة مريم:	ص ٥١
- جهود مكى بن أبى طالب القيسى في الصوتيات الفيزيولوجية.	
د. فواتح إبراهيم عبد الرحيم:	ص ٥٩
قراءات ضبطية لبعض القواعد الإملائية والدلالية في اللغة العربية.	
أقضي نوال:	ص ٢٥
- جماليات الصورة الحلم في شعر عز الدين ميهوبي.	
ط. الباحث : بوسنة الطيب / أ. د. قاسم قادة بن الطيب	ص ٣٦
- من جماليات الأسلوبية في متون الأربعين النووية.	
دلال عودة:	ص ٤٥
التدريس بالعصف الذهني ودوره في تنمية المهارات الفكرية.	
ختال بختة/ عمارة كحلي:	ص ٥٤
الدلالة الرمزية لجائحة كورونا من خلال الكاريكاتير والخرافتي (الجزائر وفلسطين أنموذجا).	
مزارى بودريالة/ د. يونسى محمد:	ص ٦٨
اللغة وأشكال التواصل - لغة منصات التواصل الاجتماعي نموذجاً -	
صافي زهرة:	ص ٨٠
التفكير النقوي الناقد في الخطاب اللساني العربي - قراءة في فكر حسن خميس الملخ -	
سلى فطيمة/ د. نور الدين علوى:	ص ٩١
الأنساق المضمرّة في الأمثال الشعبية الجزائرية	
د. بوزيدى محمد:	ص ١٠٩
جمالية التلقى؛ المفاهيم النظرية والإجراءات النقدية	
مهدي صياد:	ص ١١٧
تجليات العجائى في مؤلفى ابن الجوزى "ملتقط الحكايات وعجب الخطب"	
د. بلصايح خالد:	ص ١٣٠
مصطلح الظاهرة القرآنية في الفكر الحدائى.	
د. عطار خالد:	ص ١٤٠
المصطلح النحوى في كتاب: النحو الوائى للدكتور عباس حسن.	
دريسى عائشة/ فارسي عبد الرحمن:	ص ١٤٩
الاقتباس القرآنى في الرسائل الموحدة	
د. فتوح محمود/ د. قردان الميلود:	ص ١٥٩
علاقة البلاغة العربية بالنقد الأدبى في الفكر العربى.	
بن حنيفية فاطمة:	ص ١٧٠
النقد النفسى بين النظرية والتطبيق في النقد الغربى	
قرفور أحلام:	ص ١٨٢
سياسة التعدد اللغوى ودورها في تعزيز المواطنة اللغوية.	
بوقرية نور الهدى / أ. د. جيلالى بن فريحة:	ص ١٩٢
ملاحم من تعليمية أصوات اللغة العربية بين القلم والحديث	
جغام ليلى:	ص ٢٠٤
حضور المتلقى في نصوص كتاب "البيان والتبيين" للمحافظ	
حبيى خديجة/ أ. د. شريط سنوسى:	ص ٢١٢
إشكالية المنهج السوسيوثقافى / نقدي بين بير زما وكلود دوشى؛ قراءة تحليلية نقدية في المنهج والمفاهيم والآليات.	

228 ص	حاجي حنان / رواينة الطاهر:.....
	المقامة وفاعلية التأويل عند الناقد عبد الفتاح كيليطو
236 ص	ميمون يوسف / د. طعام شامخة:.....
	سيكولوجية العصبية في الشعر العربي القديم قراءة تحليلية في نماذج شعرية مختارة
248 ص	د. خراب ليندة:.....
	ميثاق التناسق بين رواية نوار اللوز لواسيني الأعرج وسيرة بني هلال
258 ص	شحلاط موسى / د. بوركبة بختة:.....
	تظاهرات التجريب في الرواية النسائية الجزائرية "رواية عازب حي المرجان لريجة جلطي مثلاً"
273 ص	د. شوقي نذير / أ. د. برادي أحمد:.....
	أثر مرض الموت على أصل أحكام الطلاق في الشريعة والقانون الجزائري
282 ص	عبد الكريم باسماعيل:.....
	امتلاك السلاح في العلاقات الدولية: جدلية الحرب والسلام
294 ص	جيري ياسين:.....
	الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد
310 ص	د. لميز امينة:.....
	مجلس المنافسة بين الاستقلالية والتبعية على ضوء الأمر 03/03 المعدل والمتمم
321 ص	Boumeddane Zaza:.....

Le cadre juridique du mariage et du divorce en Droit turc The legal framework of marriage and divorce in Turkish law

328 ص	بن عمور عائشة:.....
	نطاق الجريمة الإلكترونية من حيث الأشخاص والموضوع
339 ص	وطواط محمد:.....
	الحماية الوقائية للأموال الغاية من الحرائق في التشريع الجزائري
368 ص	د. لرقط عزيزة:.....
	الاعتراض على الأمر الجزائي كضمانة في محاكمة عادية
378 ص	د. قروف جمال:.....
	التزامات الموظف العمومي بحماية المعلومات والوثائق المصنفة المتعلقة بالسلطات العمومية طبقاً للأمر 21-09.
292 ص	ط. د. حجاج خديجة / د. زرقين عبد القادر:.....
	فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث الهوائي
403 ص	د. بلجدوي بسمة:.....
	النظام القانوني للدفع العقاري في التشريع الجزائري
412 ص	Imen Misraoui:.....

National Security: an eternal "ambiguous symbol

419 ص	قوق علي:.....
	تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع
429 ص	محمد فلاح عربي / بن داهة عدة:.....
	الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط الفلين بالجزائر ما بين (1830-1930) من خلال المصادر الفرنسية
444 ص	فلاك نور الدين:.....
	انعكاسات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب
464 ص	تسابيت عبد الرحمان / مولاي علي هوار:.....
	التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص-قطاع الصحة، التعليم والنقل نموذجاً -
477 ص	ضبيان كريمة / محمودي أحمد:.....
	أثر الخداع التسويقي على اتجاهات المستهلك -دراسة حالة الوكالات السياحية الحج والعمرة-
477 ص	طوير امباركة:.....

- دور التشخيص الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية مؤسسة كوندور إلكترونيك
د.قوادي رشيد: ص 506
- دراسة ميدانية على المؤسسة العمومية للمباني الصناعية والنحاس "باتيسيك غرب" عين الدفلى -
ط.د. سلطاني عادل: ص 521
- أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019
ط.د. مغراوي ميلود/ د.يوني محمد: ص 534
- أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)
شداد ناصر: ص 550
- دور برامج التدريب في تطوير الكفاءات المحورية للمؤسسات - دراسة تحليلية -
وهاب سمير / حمدي معمر: ص 563
- تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA
د. لحمر حكيمة: ص 576
- العلامة التجارية وأثر إبعادها على المستهلك: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي أجهزة الحاسوب المحمول بولاية سكيكدة
بوسهوه نذير/ بن حوة أمينة: ص 592
- أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية
ط.د. مغربي السعيد/ أ.د. العيداني إلياس: ص 607
- أثر الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي
نجاح عائشة/ بوقادير ربيعة: ص 627
- دور تحسين أداء رجل البيع في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات لولاية تيسمسيلت
Ramdane MEHIRI/ Arbia SABBABI
..... ص 646
- Managing University Large Classes: A descriptive study
ط.د. بن حامد كمال/ د.العقاب محمد: ص 663
- أثر الصدمات الهيكلية على العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات النقدية:الجزائر أمودجا
ط.د. قاسي يسمينة/ د. بولصنام محمد: ص 678
- دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
d. zaaf nacera
..... ص 692
- The contribution of transformational leadership to achieving organizational excellence at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
medea
ط.د. سواعدي براهيم/ د. بوزكري جيلالي: ص 711
- دور التوظيف الإلكتروني في استقطاب المواهب لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالجلفة
زيتوني هوارية/ زكرياء مسعودي: ص 726
- أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1980-2017) -
ط.د. زيار محمد/ د. طالم صالح: ص 743
- أثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ولاء الزبائن (دراسة عينة من زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)
بن لوصيف حنان/ بولحية سليم: ص 760
- الاستثمار في المجال الرقمي خيار التحول لتسويق الخدمات البنكية في الوطن العربي
Rakhrour Youssef/ Benilles Billel
..... ص 775
- L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie : Analyse par l'approche ARDL (1990-2020) The impact of financial
intermediation on economic growth in Algeria: Analysis by the ARDL approach (1990-2020)
د.بن عدة القادر: ص 788
- التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية-دراسة تحليلية مقارنة-
د. قرقور محمد/ بوحاج سباع: ص 804
- تأثير استخدام برنامج تعليمي وفق التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة الإرسال البسيط في كرة الطائرة في ظل التدريس بالجيل الثاني لدى تلاميذ الطور المتوسط.
بونشادة ياسين: ص 820
- فعالية برنامج تدريبي لتحسين السباحة الحرة لدى سباحي فئة الناشئين من 09-12 سنة

د.لحضراري عبد القادر: ص 831

برنامج تعليمي مقترح باستخدام بعض ألعاب الكيدس اتلتيك في تعلم تقنيات دفع الكرة لدى تلاميذ الطور المتوسط

بن ديدة مصطفى/ ربوح صالح: ص 843

بناء مستويات معيارية من خلال بطارية اختبارات بدنية في رياضة الكرة الطائرة

زموالي لحسن / مقران إسماعيل: ص 862

أثر الطريقة الفتية في تنمية صفة المداومة العامة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى أصاغر ألعاب القوى (14-15 سنة)

ط.د بلوناس نور الدين / أ.د واضح أحمد الأمين: ص 875

دراسة مقارنة لمدى استخدام مدربي كرة اليد الجزائريين لتدريبات القوة والتدريب بالألعاب المصغرة في تطوير القدرة على تكرار السرعات (RSA).

بومعزة محمد لمين: ص 894

دراسة أثر كل من أسلوبي التدريس التبادلي والتدريبي على بعض المهارات الأساسية في كرة اليد(التمرير،التخطيط والتصويب) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية

Kharoubi Mohamed Fayçal: ص 908

L’impact de l’entraînement par l’interval des sprints sur l’amélioration les facteurs de la santé Impact Sprint Interval Training on improving health factors

مقدم أمال/ مصباح فوزية: ص 918

مدى مساهمة الرعاية الأسرية في الحد من مخاطر فيروس كورونا في المجتمع الجزائري

لحسن براهيم: ص 932

صلات العرب القدماء في جنوب وشمال شبه الجزيرة العربية بالحضارات القديمة من ق 08 ق.م إلى ق 02 م

مضوي زاهية: ص 944

دور المصاهرة السياسية في توطيد العلاقات بين بلاد المغرب القديم وبلدان الحوض المتوسطي قديما(ق26 ق.م-ق4م)

Djaaraoui Elhadj /Khalki Smaïne: ص 958

The Colonial Ethnic Legacy of French “Divide and Rule” Policy in Post Independent Algeria

د. بوسنة قطيمة: ص 969

القدرة التنبؤية لأبعاد رأس المال النفسي الإيجابي بمستوى الضغط المهني لدى المرأة المتزوجة العاملة في ظل جائحة كورونا

رحموني مريم/ حديبي محمد: ص 982

أثر التكفل المعرفي السلوكي في تعديل الوضعيات الضاغطة لدى المسجون. دراسة حالة

معاشو نصرالدين / أ.شريف رضا: ص 1000

البعد الابستمولوجي في قراءة التراث الإسلامي في فكر محمد أركون

ط/د الباحث: نغاز عبد الحق: ص 1014

القيم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة –برتراند راسل نموذجاً –

بحوش فوزية / بن دودة مليكة: ص 1034

نحو مفهوم أرندتي للمواطنة

عمارة الناصر: ص 1043

الكوجيتو الهرمينوطيقي لدى ريكور: تشييد الذات حتى الموت

عمران سمية/ داود خل:..... ص 1055

مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي: طرح كرونولوجي

نجاري فضيلة/ دهوم عبد المجيد: ص 1064

النص القرآني والوحي في مشروع نصر حامد أبو زيد

د. بوهالي حفيدة:..... ص 1073

الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا -دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث-

شعلال مختار/ د بن دريس أحمد: ص 1073

الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الحماية والانتهاك

- د. سليمان فيسة نورة د. عبد اللاوي صبيحة: ص 1096
- العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها
- د. عدة بشير / قشوط بن عودة: ص 1115
- التربية الإعلامية الأسرية على الإعلام الحديث في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية
- حمدوش زهير: ص 1127
- الشمسيات في العمارة بالجزائر خلال الفترة العثمانية
- حاج علي حكيمة/ حماش الحسين: ص 1140
- الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى عينة من النساء العاملات في القطاع الصحي لولاية تيزي وزو وبومرداس.
- د/ بررد رتيبة: ص 1158
- الصعود السلمى الصينى والتوقع الاستراتيجى فى النظام العالمى
- فقيه تقي الدين / ربيعى محمد: ص 1173
- المرونة النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو السلوك الصحى لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط بمؤسسة كمال زمولين المدينة
- الوافي آسيا / يحشاشي رايح: ص 1187
- أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية
- برويي جهيدة/ دادون مسعود: ص 1200
- الذكاء الاصطناعي في تعلم وتعليم اللغات الأجنبية؛ تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها على دوولينجو أنموذجا
- عبد الحميد فضيلة: ص 1217
- أثر إجراءات التسويق الداخلي في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في بنك السلام الجزائر
- حاج سعيد يوسف / رايحي بوعبد الله: ص 1230
- التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية -دراسة تحليلية مقارنة-

Arab economic integration as a mechanism for activating the Arab-European partnership - a comparative analytical study -

د. بن عدة عبد القادر

جامعة غليزان (الجزائر)

abdelkader.benadda@univ-relizane.dz

الملخص:

معلومات المقال

يطرح التكتل الاقتصادي العربي كواقع أفرزه نظام التكتلات الاقتصادية العالمية في إطار العولمة، رغم أن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبيا مقارنة بالتكتلات الاقتصادية التي ظهرت حديثا، وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور التكامل الاقتصادي العربية كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، وذلك من خلال تقييم التجربتين العربية والأوروبية في التكامل الاقتصادي وإجراء مقارنة بينهما، وتبيان أسباب الفشل ومقومات النجاح. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فإن الإرادة السياسية تلعب دورا كبيرا في نجاح واستمرار أي تكامل اقتصاديان امتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، يعد حافزا للتكامل الاقتصادي العربي.

تاريخ الارسال: 2021/09/30

تاريخ القبول: 2021/10/31

الكلمات المفتاحية:

تكتل اقتصادي عربي،
عولمة اقتصادية،
تكامل اقتصادي،
تعاون اقتصادي،
شراكة اقتصادية

Abstract :

Article info

The Arab economic bloc is presented as a reality produced by the system of global economic blocs in the context of globalization. Although the idea of Arab economic integration is considered relatively old compared to the recent economic blocs, This study aims to show the role of Arab economic integration as a mechanism for improving and activating the Arab-European partnership. This is through an evaluation of the Arab and European experiences in economic integration and a comparison between them, and an explanation of the causes of failure and the ingredients for success.

The study concluded the following results:

Despite the importance of the economic components for the success of any integration, political will plays a major role in the success and continuation of any economic integration.

The Arab countries 'possession of natural resources, in addition to the wide market and strategic geographic location, is a catalyst for Arab economic integration

Received: 30/09/2021

Accepted: 31/10/2021

Keywords:

Arab economic bloc, economic globalization, economic integration, economic cooperation, economic partnership

. مقدمة:

إن أسباب قيام التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة تختلف نسبيا عن تلك الخاصة بالدول النامية بما فيها الدول العربية، فالدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي في أوروبا مثلا، يرجع إلى ضرورة إزالة قيود التجارة والمدفوعات الخارجية التي أدت إلى انخفاض حجم التجارة بين تلك الدول رغم زيادة الإنتاج، أما الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية هو زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم السوق.

إن الدول العربية تواجه تحديات العولمة المتمثلة في: تحرير التجارة الدولية، تدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي والناftا وغيرها.

انطلاقا من ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى استفادة الدول العربية من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم لمواجهة تحديات العولمة؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- أ- لماذا نجحت أوروبا بإيجاد صيغة تكاملية اتحادية، في حين تعثر العرب في تطوير مؤسسات العمل المشترك وفي مقدمتها الجامعة العربية؟ فوحدة السوق والمصالح كانت مدخلا مناسبيا في أوروبا، فلماذا لا تكون كذلك في الوطن العربي؟
- ب- هل يمكن استفادة الدول العربية من تجربة الاتحاد الأوروبي وكيف ذلك؟
- ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضية التالية:
- يمكن للبلدان العربية الاستفادة من التجربة الأوروبية في التكامل الاقتصادي نظرا لامتلاكها الموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي الاستراتيجي.
- ولاختبار صحة الفرضية قمنا باتباع منهجية التحليل الوصفي والمقارن بمقارنة التجربتين العربية والأوروبية في التكامل الاقتصادي،
- حيث تطرقنا في المحور الأول إلى التكامل من حيث المفهوم والأشكال أو المراحل. أما في المحور الثاني تطرقنا إلى تطور مشاريع التكامل الاقتصادي. أما في المحور الثالث والآخر تعرضنا إلى مقارنة بين التجربتين والتحديات القائمة.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا مما يلي:

- المكانة التي أصبح يحتلها موضوع الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا بالنسبة للدول النامية والعربية ومنها الجزائر، والتي تحاول اللحاق بركب العولمة والتكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي.
- أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة جدا على طريق الوحدة الاقتصادية العربية أو إقامة مشروع تكامل اقتصادي عربي كما تطمح إليه جميع الدول العربية في حين أن لكثير من الدول العربية وخاصة المتوسطة التزامات ناتجة عن توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي سعت من خلالها للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، وهذا ما يطرح إشكالات عديدة حول إمكانية التوفيق بين هذين المسلكين المختلفين في عدة جوانب.

2- مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله (مراحل)

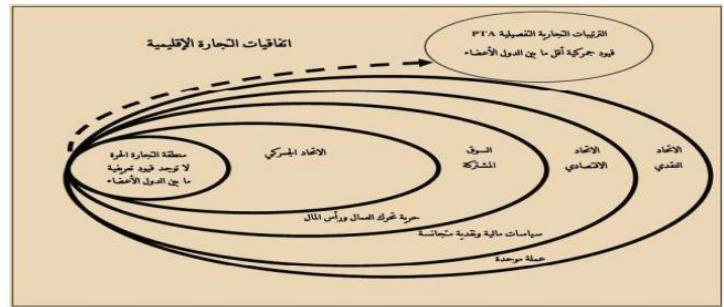
2-1- مفهوم التكامل الاقتصادي:

"التكامل الاقتصادي هو عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء" (الفنوح، 2002).

أو يقصد به "جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية"
2-2- أشكال (مراحل) التكامل الاقتصادي:

يلاحظ من التعريف تعدد أشكال (مراحل) التكامل الاقتصادي المتمثلة في:
النظام التفضيلي-المشروعات المشتركة-منطقة التجارة الحرة-الاتحاد الجمركي-السوق المشتركة-التكامل الاقتصادي" (شقيز، 1986)
والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 01: درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: منشورات جسر التنمية: "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ع 81، السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، مارس 2009، ص 09.

وفيما يلي شرح موجز لهذه المراحل (الأشكال):

أ-منطقة التجارة الحرة:

"هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على المبادلات التجارية بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول الأعضاء في هذا التكتل (الحرازي، 2007)

ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية "E.F.T.A" وهي أضيق أشكال التكتل، وتستند إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية في العلاقات التجارية في ما بينها دون أن يمتد ذلك إلى العلاقة الجمركية مع الدول خارج التكتل" (الحي، موقوفات العمل العربي المشترك، 1987)

ب-الاتحاد الجمركي:

"يقصد به معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، وعادة ما تكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بهدف تحقيق هيكلة للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل. (الطبار، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، 1995)

أو هو "تنسيق السياسات الخاصة بالتعريف الجمركية في العلاقات التجارية مع الدول خارج نطاق الاتحاد، وتضييق العقوبات الجمركية أو إلغائها في وجه التجارة الداخلية بين دول التكتل"

ت-السوق المشتركة:

تعمل على إزالة العوائق أمام المبادلات التجارية بين أعضائها، كما تقر تعريف جمركية خارجية مشتركة، وتمتع بحرية حركة السلع والخدمات وحركة الأشخاص ورؤوس الأمن ويعتبر السوق المشتركة الجنوبية "Mercosur" والسوق الأوروبية المشتركة كأثلة عن السوق المشتركة.

ث-الاتحاد الاقتصادي: يمثل النمط الأرقى حيث يتم فيه ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة.

بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، يشمل كذلك تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إقامة هيكل اقتصادي متكامل وموحد بين الأعضاء.

ج-الاتحاد النقدي:

يعرفه "فريدزماكلوب" على أنه اتحاد الترتيبات التي تشمل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتكامل النقدي كما في الشكل السابق، يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

3-تطور مشاريع التكامل الاقتصادي:

3-1-تطور مشروع الاتحاد الأوروبي:

إن أصول فكرة التوحيد الأوروبي عميقة تاريخياً، إلا أن الموضوع بدأ يأخذ أبعاده الجديدة والجديدة بعيدة عن استخدام القوة بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E.) التي لم يكتب لها النجاح لأنها حصرت مهماتها في تطبيق بنود مشروع «مارشال» (1947) القاضي بتقديم قروض ومساعدات لإعادة إعمار أوروبا.

ونتيجة لذلك عادت المفاوضات حول منهج التوحيد الأوروبي، وأفضت إلى حل وسط يقضي بتشكيل مجلس وزراء أوروبي عرف بـ "مجلس أوروبا"، The Council of Europe، وذلك في ماي 1949 وقعت عليه 10 دول هي فرنسا وبريطانيا ودول البنيلاكس الثلاث (هولندا - بلجيكا - لوكسمبورغ) إضافة إلى أيرلندا والدانمرك والسويد والنرويج وإيطاليا.

هذه التجربة شبيهة في بنيتها بتجربة جامعة الدول العربية لطبيعتها الاستشارية. لكن الفارق أن رواد التوحيد الأوروبي لم يقفوا عندها، بل بادروا باتجاه اختراق الجمود، وتمثل هذا، بعيداً عن المشاركة البريطانية والاسكندنافية، في إنشاء المجمع الأوروبي للفحم والصلب "C. S. CE" والذي تألف من ست (6) دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيلاكس الثلاث، وذلك نتيجة عملية لمشروع «روبرت شومان» الذي أقر في 18 أبريل 1951، حيث أصبح أول تجربة قائمة للتكامل الاقتصادي، فأنشئت له سلطة عليا ومجلس وزراء وجمعية برلمانية ومحكمة العدل لحل المنازعات.

يمكن القول إن مشروع شومان قد استطاع أن يضع بداية حقيقية للتعايش الألماني الفرنسي بعد صراع استمر سنوات وعقود، وذلك عن طريق إزالة بعض المواجهات الألمانية من أمام الفرنسيين، بوضع صناعة الفحم والصلب في ألمانيا، وهي أساس الصناعات العسكرية، تحت وصاية دولية. (سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، 1986)

بعد ذلك جاءت مبادرة دول البنيلاكس الثلاث الداعية إلى إنشاء سوق مشتركة والتي تقوم على توسيع التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب لكي تشمل مجالات اقتصادية أخرى تكفل قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد صادقت عليها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في 20 مارس 1957 بعد أن رفضت بريطانيا أن تشارك هذه التجربة والتي قامت بإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (E.F.T.A.)، التي ضمت النرويج والسويد والدانمرك والنمسا وسويسرا، وذلك عام 1959 إثر توقيع اتفاقية استكهولم، وبذلك أصبحت هناك كتلتان اقتصاديتان في أوروبا.

لكن لم يستمر الأمر على هذه الصورة، ذلك أن الجماعة الأوروبية وعلى رغم لحظات التوتر والعقبات الكبيرة استطاعت أن تتطور من الداخل بإدماج مؤسساتها الثلاث (الجماعة الاقتصادية - الفحم والصلب - الطاقة الذرية) في مؤسسة واحدة عام 1962. وفي شهر جويلية 1968 تم استكمال الاتحاد الجمركي، ونجحت دول السوق بتكوين سياسة زراعية مشتركة.

هذه التطورات أعادت من جديد الرغبة البريطانية في دخول السوق، الأمر الذي لم يتحقق إلا عام 1972، حيث دخلت بريطانيا ومعها الدانمرك وإيرلندا، ثم انضمت اليونان عام 1981، وبعدها اسبانيا والبرتغال عام 1986، ثم النمسا والسويد وفنلندا عام 1990، وسبق هذا تطوير وسعي مستمر لإنشاء نظام نقدي أوروبي إلى أن تحققت في عام 1990 المرحلة الأولى من الوحدة النقدية برفع القيود عن حركة رؤوس الأموال وتعزيز التنسيق الاقتصادي بين حكومات الدول الأعضاء والتعاون بين المصارف المركزية، وفي شهر ديسمبر 1991 أنشئت معاهدة الاتحاد الأوروبي، (ماستريخت)، والتزمت الدول الأعضاء التثبيت النهائي لأسعار الصرف وصولاً إلى اعتماد العملة الموحدة بحلول عام 1999، وذلك على الرغم من الرفض البريطاني، وثم الانسحاب الدانمركي إثر الاستفتاء الشعبي الذي لم يكن لصالح المعاهدة، إلا بعد أن عدل النص عام 1992 بما يتيح لبلادهم البقاء خارج الوحدة النقدية.

وبدأت عام 1994 المرحلة الثانية للوحدة النقدية، وأنشئ المعهد المالي الأوروبي تمهيداً لإنشاء المصرف المركزي. وفي شهر ماي 1998 اختيرت في بروكسل الدول الإحدى عشرة المؤهلة لاعتماد اليورو، كعملة أوروبية موحدة مع مطلع 1999 وهي: ألمانيا - فرنسا - إيطاليا - اسبانيا - فنلندا - هولندا - النمسا - بلجيكا - لوكسمبورغ - البرتغال - إيرلندا، واختارت الدانمرك وبريطانيا التريث في خوض هذه المغامرة. أما اليونان فقد غابت لأنها لم تستطع أن توفر الشروط، وحاولت مجدداً عام 2002.

وما لا شك فيه أن هذه الوقائع ستجعل أوروبا الموحدة السوق الأكبر في العالم والقوة الاقتصادية الأعظم،

هل كان بالإمكان التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً في تلك الفترة؟ ثمة تجربتان متعاكستان: الأولى تتمثل بأن الدولار كان ولا يزال عامل وحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يمكن أن تكون القوة العظمى في العالم لو كان لديها خمسون عملة في خمسين ولاية. المثال النقيض الثاني أن الاقتصاد الألماني والمارك دفع ثمننا باهظاً لتوحيد الألمانيتين عام 1990. فقد ورث الشطر الغربي تركبة ثقيلة وتحمل مسؤولية 17 مليون ألماني شرقي تحول كثيرون منهم إلى بطالين يستفيدون من الضرائب التي يدفعها أشقاؤهم الغربيون.

3-2-تقييم مسببات النجاح:

ان أسس هذا النجاح فيمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- إنها اعتمدت التدرج والاستمرارية التي لم تعرقلها أية عقبات، بل كانت تحفزها دائماً للبحث عن حلول ومداخل جديدة.

ب - انما استندت إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية، وبالتالي لم تفرض بشكل فوقي.

ج - ان الدول اعترفت بكيانات وحدود بعضها، وتوقفت الأطماع عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

د- أن إخفاق خطوات التوحيد السياسي والأمني لم يحبط من عزيمة رواد التوحيد بل حفزهم على فتح المدخل الاقتصادي.

هـ - أثبتت التجربة قدرة عالية على التوسع والاستيعاب، وخلال فترة قياسية ارتفع العدد من 6 دول إلى 15 دولة. فقد كانت

مرحلة التأهيل» للأعضاء الجدد تجربة ناجحة للقضاء على الفوارق بين هذه الدول، كذلك لم يتعارض وجود تجمعات أخرى إلى

جانب السوق المشتركة مع مبدأ التكامل، فبعضها كان أضيق نطاقاً كمجموعة البيلوكس، والبعض الآخر أكثر اتساعاً كمنطقة

التجارة الحرة. (الاممام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، 1990)

و- اعتمدت أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة، منها حصر المشكلات، والسعي إلى توحيد المعايير تجاهها، والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض، واتباع السياسة التدريجية والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة، وأخيرا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من اتباع سياسة جديدة موحدة.

3-3 تطور مشروعات التكامل والسوق العربية المشتركة

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية ونالت بعض الدول العربية استقلالها حتى شهدت المنطقة مولد جامعة الدول العربية، والتي ضمت في البداية 7 دول عربية (مصر - سوريا - لبنان - العراق - الأردن - السعودية - اليمن) وذلك في 22 مارس 1945. ثم ما لبثت أن انضمت باقي الدول تباعا.

ارتكزت المبادئ العامة التي شدد عليها ميثاق الجامعة على:

- المساواة التامة بين جميع الأعضاء.

- المحافظة 2 على سيادتها على أراضيها.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم جواز اللجوء إلى القوة.

- التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين.

- تعاونها عند وقوع اعتداء عليها أو على إحداهما.

أما آلية اتخاذ القرار، فكانت عن طريق مجلس الجامعة، حيث لكل دولة صوت واحد. أما القرارات فتتطلب الإجماع لكي تكون ملزمة للجميع أو بالأكثرية، وعندها لا تكون ملزمة إلا للدول التي قبلها. وهذا ما جعل من الجامعة جهازاً للتنسيق وليس أداة للتوحيد أو التكامل. وبدلاً من تعميق النهج التوحيدي، أصبح أمام الجامعة هدف محدد هو: استيعاب الخصوصيات العربية، الأمر الذي شكل مهرباً ممتازاً من العمل العربي المشترك، وبالتالي كانت الجامعة ولم تنزل تمثل ما تريد لها الحكومات العربية أن تكون، ولم تتبلور هوية الجامعة ولم تمتلك مشروعها الخاص بمعزل عن الحكومات (العمار، 1993).

وعلى رغم هذا نستطيع تلمس أشكال متنوعة للتكامل العربي، عبر اتفاقيات عديدة شملت الشؤون الاقتصادية والشؤون العلمية والثقافية. وأبرز هذه الاتفاقيات: مجلس الوحدة الاقتصادي (عام 1992)، والسوق العربية المشتركة (عام 1965)، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق الوحدة الثقافية (عام 1964)، ومركز التوثيق والمعلومات (عام 1978)، والاتحاد العربي للمواصلات (عام 1953)، ومجلس الطيران المدني (عام 1965)، واتفاقية التعاون لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية (عام 1965) وغيرها.

وقد شهدت مرحلة الخمسينيات اتجاهات قوية لتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي مع إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1950، والذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين الأطراف العربية عام 1953. والإنجاز الأهم تم بعد أربع سنوات بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957/06/30 التي أقرت التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وبالتالي العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 بعضوية ثلاث عشرة دولة عربية فقط، مما عرقل التزام الأعضاء بموجبات السوق العربية المشتركة المعلنة عام 1964.

وقد اعتبر الكثيرون أن السوق العربية المشتركة، بالشكل الذي خرجت فيه، شكلت خطوة إلى الوراء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ذلك أن التركيز فيها تم على التبادل التجاري أكثر من التكامل، وبالتالي إقامة منطقة حرة للتجارة يجري تنفيذها على مراحل كي تصل إلى اتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء وإقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي. (طاهر، 1998)

إن الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق كانت كثيرة، لم يطبق منها الا القليل. فهناك العديد من المؤسسات والمنظمات العربية المشتركة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (عام 1968) الذي يختص بتقديم قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (عام 1968). المنظمة العربية للتنمية الزراعية (عام 1970)، واتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية (عام 1972)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (عام 1974)، وصندوق النقد العربي (عام 1975)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (عام 1976). هذه المؤسسات وغيرها الكثير، تعثرت بسبب الافتقار إلى آليات تنفيذية من جهة، وبسبب طبيعة الاقتصاديات العربية وغياب الإرادة السياسية الصادقة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من ازدياد حجم المشروعات العربية المشتركة من 15 مشروعاً برأسمال 293 مليون دولار بداية السبعينيات إلى 856 مشروعاً برأسمال يقارب 36 مليار دولار عام 1997 (عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة الى خصصتها، 1997) بفضل توافر رؤوس الأموال النفطية، وقد توزعت هذه المشاريع في مجال الصناعة التحويلية 28.1 بالمئة، والصناعات الهندسية (10.5 بالمئة)، وصناعة مواد البناء (17.7 بالمئة)، والصناعات المعدنية (11 بالمئة)، والغذائية (9.4 بالمئة)، إلا أن فعاليتها وتأثيرها في مسيرة لتكامل الاقتصادي لم تكن كبيرة، إذ إنها لم تؤد إلى رفع مستوى الترابط العضوي والإنتاجي والتسويقي بين البلدان العربية. فقد أدت سلسلة من المعطيات الاقتصادية العربية المتمثلة في اختلاف نظرتها لأهمية المشروعات المشتركة، بالإضافة إلى الظروف الدولية المتمثلة في استراتيجيات الدول الصناعية، فضلاً عن معطيات ذاتية متمثلة في ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل وانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على التسويق والمنافسة، أدت إلى زعزعة ثقة الدول الأعضاء في أهمية بقاء هذه المشاريع. وقد أدى كذلك تردّي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول المستضيفة لها، وعدم قدرتها على الوفاء

بديونها لقاء استهلاك منتجات المشاريع المشتركة إلى عزوف الدول الغنية عن تقلص المزيد من المساعدات، مما أدى في النهاية إلى خسارة هذه المشاريع وإغلاق الكثير منها، مثل مصنع تكرير الحديد في البحرين والتابع للشركة العربية للتعدين، والذي تعرض لخسائر جسيمة أدت إلى توقف العمل فيه عام 1986 بعد أن عمل لمدة عام واحد. (الربيعي، 1990)

ويمكن اعتبار قمة عمان في نوفمبر 1980، محطة تشريعية مهمة، إذ أقرت فيها ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. وهي وثائق تجاوزت التبادل إلى التكامل الاقتصادي الإنتاجي التنموي، إلا أنها افتقرت إلى مبدأ الإلزام، مما أدى إلى تعثرها وجودها حتى الآن. كذلك أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في 1981/02/27 والتي أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية العربية. وعززت هذه الاتفاقية بأخرى للتجارة الحرة تم التوقيع عليها في فبراير 1997، وهي تتماشى مع أوضاع الأقطار العربية.

إن الوقائع الاقتصادية التكاملية خلال نصف قرن لم تحقق سوى نتائج متواضعة، بسبب الخلل الهيكلي للاقتصادات العربية واعتمادها الكبير على الخارج، وانخفاض نسبة التجارة البينية والتي تصل في الاتحاد الأوروبي إلى 60 بالمائة، وفي النافتا (NAFTA) 30 بالمائة، والآسيان (ASIAN) 40 بالمائة، في حين لا تتجاوز التجارة البينية العربية 9 بالمائة، لكنها ترتفع لتصل إلى ما يقرب 30-34 بالمائة عند استثناء النفط، الأمر الذي يؤكد إمكانية قيام تجارة بينية عربية والبناء على هذه النسبة وتطويرها عند قيام منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة. (الوزني، 1998)

3-4 أسباب التعثر والإخفاق:

أ- إن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية عطلت إمكانيات العمل المشترك فأطاحت بكل الاتفاقات التي أنجزتها الجامعة العربية.

ب - غياب الآلية القادرة على متابعة تنفيذ مقررات الجامعة، والافتقار إلى الأجهزة القادرة على تحويل المقررات إلى خطط تنفيذية، وبالتالي ملاحقتها ومتابعتها مع من يلتزم بتنفيذها.

ج - غياب الإرادة التوحيدية الصادقة.

د- اعتماد الدول العربية على الإيرادات الجمركية - وعلى الاقتصاد الريعي عموماً كمورد أساسي للموازنة، الأمر الذي يعقد الدخول في اتفاقات مشتركة.

هـ- التسرع في إصدار القرارات الخاصة بالعمل العربي المشترك وغياب أطر الدراسات المعلوماتية والاحصائية.

و- عدم اعتبار التعاون الاقتصادي والاستغلال الكلي للطاقت عنصر أساسياً من عناصر الأمن القومي، الذي لا يزال مقتصرًا على ما يملك النظام من دبابات وجنود.

ز- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص، مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الاستراتيجية المناسبة للدور المطلوب من الدولة ومن القطاع الخاص.

ح - تفضيل الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها الحكومات على الاتفاقات الجماعية في إطار الجامعة، بمعزل عن المشاركة الشعبية والديمقراطية.

ط- اعتماد قاعدة الإجماع، علماً أن العمل المشترك لا يحتاج إلى إجماع عربي، بل يمكن أن يبدأ متدرجاً بعدد من الأعضاء يؤمنون بأهمية هذا العمل وضرورته. فالجامعة الأوروبية بدأت بستة أعضاء، ثم تضاعفت مع مرور الوقت.

ي - إفراط الدول العربية في التمسك بالسيادة، والناتج من محاولات بعضها التدخل في الشؤون الداخلية. كذلك يعتقد البعض أن التمسك بالسيادة هو الممر الذي يؤدي إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي، في الوقت الذي يتهاون هؤلاء فيه في ممارسة حق السيادة مع القوى الدولية المسيطرة بدعوى أن الأخيرة هي الطرف الذي يوفر لها الحصانة المطلوبة إزاء الآخرين. (العمار، العلاقات العربية-العربية والتمسك بمفهوم السيادة، 1993)

ك - الافتقار إلى المهارة في التعامل مع الخلافات، فبعض النخب الحاكمة لا يملك رؤية لكيفية ممارسته لعمله، لذلك نراها تعاني أزمة الفاعلية وضعف القوى المساندة لها، ولهذا تتعمق الأزمات بمرور الزمن دون أن تجد لها حلاً. إن المهارة تقتضي أحياناً التضحية ببعض الأهداف الثانوية لقاء الوصول إلى الأغراض الرئيسية والتدرج في الحصول عليها وعدم الإصرار على بلوغها جميعاً دفعة واحدة. (هويدي، 1993)

في المقابل، فإن الدول العربية التي رفعت الوحدة شعاراً لها، تمسكت بأسلوب وحيد هو الاندماج الفوري، ولم يكن وارداً عندها التدرج والمرحلية، وقد رفضت ذلك الدول الأخرى.

4- مقارنة بين التجريبتين والتحديات القائمة:

إن المقارنة بين التجريبتين فيها من المخاطرة الشيء الكثير، نظراً للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية الخاصة بكل منهما، ويمكن إرجاع كثير من الاختلاف بينهما إلى نمط التطور الذي ساد في المنطقتين.

ففي أوروبا حدث هذا التطور بشكل متتال ومتراكم، إذ نضجت الهوية القومية الخاصة بكل دولة أوروبية على حدى قبيل الدخول في التجربة التكاملية فيما بينهما، فضلاً عن أنها أُنجزت مراحل التحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية مع كل ما يعنيه ذلك من تبلور للمجتمع المدني وتعبيراته السياسية المتمثلة في شكل أحزاب ونقابات.

إن الإرث الثقافي للدول الأوروبية والمستند إلى مرجعية اغريقية ورومانية ومسيحية، خلق عندهم روابط قيمية هي الأساس لما يسمى بالحضارة الغربية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل بين هذه الدول والذي بلغ 35 بالمئة على مستوى التجارة

الخارجية (التجارة البينية) قبل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم كان للتحدي السوفياتي دوره في تحفيز الدفع نحو التكامل الأوروبي.

وعلى المستوى العربي، فإن التجربة كانت مغايرة، ذلك أن التطورات ما زالت تحدث فيه بشكل مصطنع، وقد شهد تقطعا حينا وجمودا أحيانا أخرى. فلا يزال الكثير من الأقطار العربية يعيش مرحلة بناء الدولة.

كذلك، فإنها كدول لا تزال تواجه مشاكل البناء السياسي واستيعاب الثورة الصناعية، فضلا عن مواجهة التحدي الخارجي، الذي تمثل بداية بالاستعمار المباشر، ثم بالتحدي الصهيوني الذي يستنزف عمليا قسما هائلا من القدرات والثروات.

ومن الإنصاف القول إن معطيات التجربة الأوروبية كانت مساعدة للنجاح والانطلاق، في حين لم يكن الأمر كذلك على الصعيد العربي.

وعلى الرغم من هذه الفروقات بين التجريبتين، فإن المحاولة العربية التكاملية سارت بشكل متواز تقريبا من الناحية القانونية والتاريخية، ونتج منها وفرة في الاتفاقيات، إلا أن عددا من العقبات والعراقيل ذات الطابع البنيوي أعاق انطلاق التجربة التكاملية العربية. وثمة خمسة محاور للمقارنة يمكنها أن تفيد التجربة التكاملية وتلقي عليها الأضواء.

1- شكلت الهوية العربية والانتماء القومي نوعا من العباء على التجربة التكاملية أكثر مما أعطتها حوافز توحيدية، ذلك أن مسألة التكامل العربي قد تصل في غايتها النهائية إلى الدمج الذي تنتفي معه بالضرورة الكيانات السياسية المتعددة، في حين كانت مسألة الهوية الأوروبية تمثل مشروعا توحيدا لقوميات متعددة، لكل منها لغتها وسماتها، والتي وصلت إلى مرحلة من النضج بحيث لم يعد هناك خوف من اندماجها وذوبانها في كيانات أخرى.

و على العكس من ذلك، أثارت مسألة التكامل والتوحيد في الوطن العربي هواجس ومخاوف، ذلك أن الإرث التاريخي المتمثل في الوحدة العربية والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، استمر أجيالا طويلة امتدت إلى أكثر من ألف عام، فمن منطلق فكرة "الأمة الواحدة"، أصبحت شؤون كل قطر لا تخصه وحده، وإنما تخص باقي الأقطار، وبخاصة المحيطة به، مما فتح الباب واسعا للنزاعات والخضومات، ليس فقط حول مسألة تصدير التجارب والشؤون الداخلية، بل قبلها مسائل الحدود المعقدة التي تدور حولها خلافات لا حصر لها، وفتح باب الخوف من الاستيعاب على مصراعيه. (الحي، معوقات العمل العربي المشترك، 1987).

2- ربطت التجربة التكاملية العربية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية، ومرجع ذلك إلى هيمنة فكرة الوحدة الاندماجية السياسية على القوميين العرب لذلك تجسدت أولى خطوات التكامل بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والسعي لتحقيق تجارب وحدوية ثنائية خارج إطار الجامعة كما جرى في الفترة (1958-1961) بين مصر وسوريا، والتي يمكن القول إنها التجربة الوحيدة الديمقراطية الأولى والفرصة الكبرى الضائعة.

في التجربة الأوروبية، تم الفصل بين التكامل الاقتصادي والسياسي، ففي حين يخضع الأول لأجهزة مركزية مدعومة بسلطات محددة، فإن الثاني يدور في إطار المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة ومجلس وزراء الخارجية المنبثق عنه أما الموضوعات الأمنية والاستراتيجية فبقي معظمها في إطار الحلف الأطلسي،

وعلى رغم أن هذا الفصل قد أعاق بروز أوروبا كقوة سياسية مالية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه أسهم في الوقت نفسه في انطلاقة التكامل الاقتصادي الأوروبي، أما في الإطار العربي، فقد كان الدمج بين هذه الأبعاد سببا في زيادة الحمولة على مؤسسات الجامعة وسببا في السليبيات، بحيث هيمنت الخلافات السياسية على التكامل الاقتصادي وأعاقت مسيرته.

3- يمكن اعتبار الفارق في النمو الاقتصادي، ودرجة التصنيع بين الجماعة الأوروبية والجماعة العربية، قاعدة تعكس مجموعة مختلفة من القيم الاجتماعية السلوكية المتغايرة على غير مستوى، فبينما تستند الأولى (الجماعة الأوروبية) إلى معطيات تغلب سلطان العقل الذي يعترف بالتعددية وحق الاختلاف، وحل المشاكل عن طريق التدرج، تستند الثانية إلى تغليب الحماس حيث تسود الأحكام المسبقة والتعميم في توصيف المشكلات، ويصبح الاختلاف في بعض المجالات خيانة وطنية. لذلك فإن الخلافات الأوروبية غالبا ما تجد حلا لها في إطار المؤسسات، في حين انما عربيا تؤدي إلى المقاطعة الكاملة وتبادل الاتهامات.

كذلك، فإن هذا الفارق في النمو يعكس نفسه في مدى توافر البنية الإدارية والمؤسسية للتعامل مع موضوع بالغ التعقيد مثل موضوع التكامل الذي يفترض توافر الكوادر اللازمة لدراسة المشروعات التكاملية . (الحي، معوقات العمل العربي المشترك، 1987)

ففي الوقت الذي يتوافر هذا في دول الجماعة الأوروبية، فإنه غير متوافر عربيا، بل إن ضعف مستوى التمثيل وعدم توافر الخبرة و ضعف قاعدة المعطيات الإحصائية والمعلوماتية أمور تسهم في إحباط العديد من المشروعات المشتركة، إذ لا يعود الأمر دائما إلى انعدام الرغبة أو الإرادة السياسية عند الحكومات العربية، بل إلى انعدام الخبرة في آليات العمل التكاملي.

4 - يمكن الاعتبار أن التجربة التنظيمية والمؤسسية للجماعة الأوروبية وفرت لها عناصر النجاح، ففي الوقت الذي يوجد فيه عدد من المؤسسات تتمتع بالصفة فوق القومية فإنه لا يوجد لها نظير مماثل في هيكليّة مؤسسات الجماعة العربية. فمحكمة العدل الأوروبية تتمتع بصفات فوق قومية، كذلك اكتسبت «الهيئة الأوروبية، بعضا من هذه السمات نتيجة سلوكها وإدارتها لمؤسسات الجماعة وقدرتها على اللجوء إلى المحكمة في حالة خلافها مع الدول على تفسير المعاهدات، وحصولها بالتالي على الاستقلال المالي واكتسابها للشرعية السياسية عن طريق مسؤوليتها أمام البرلمان الأوروبي، في حين يتم التأكيد داخل جامعة الدول العربية ومؤسساتها على مسألة السيادة الخاصة بالدول الأعضاء، ولا تتمتع الأمانة العامة بأية اختصاصات فوق قطرية أو مصادر تمويل خاصة، كما أنه لا توجد محكمة العدل له الصفة فوق القطرية تفصل في المنازعات في ما بين الدول العربية، أو بين الجامعة العربية وإحدى هذه الدول.

كذلك حلت الجماعة الأوروبية مسألة التمايز بين الدول الأعضاء من حيث عدد السكان أو نصيبها في تمويل الجماعة، إذ أعطيت كل منها تمثيلاً نسبياً، كما هو الأمر في البرلمان الأوروبي، يتناسب وحجم كل دولة. في المقابل، فإن جامعة الدول العربية قد اتبعت أسلوب المساواة بين الأعضاء، إذ أعطى صوت واحد لكل دولة، واتبعت قاعدة الإجماع والتزام الدولة بما توافق عليه. وقد أدى ذلك إلى تجاهل الأوزان النسبية للدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس نفسه في سلوك هذه الدول داخل مؤسسات الجامعة. (سعيد ع.، 1986)

5- إذا كانت الهيئة الأوروبية تمثل السلطة التنفيذية للجماعة، والبرلمان الأوروبي يمثل السلطة التشريعية، وعلى ما في هذا التوصيف من تسرع، إلا أن هذا النظام وضع ليصل بطريقة تدريجية إلى اكتساب هذه الصفات، وعلى أية حال فإن المرجعية الفكرية الليبرالية التي تستند إلى القانون والفصل بين السلطات والرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية، تؤسس لثقافة مؤسسية تحترم المعاهدات والقرارات الصادرة عن الجماعة، في حين تفتقر جامعة الدول العربية إلى مثل هذه المؤسسات، بل إلى التقاليد القائمة على احترام القانون والمؤسسات، كما أن بعض الأقطار لا يزال بعيداً عن التعددية السياسية، والتقاليد البرلمانية والرقابة الشعبية. لذلك لم يكن المقررات الجامعة أي احترام أو أولوية حتى في حالة الإجماع عليها، فحدثت فجوة بين عدد من القرارات وتطلعات الشعوب العربية التي لا علاقة لها بمؤسسات جامعة الدول العربية.

ففي حين مثلت الهيئة الأوروبية الأداة المركزية والعقل المنسق لعمل الجماعة الأوروبية المتشعب والمتعدد، ووضعت في تصرفها الاختصاصات والموارد اللازمة، مما جعلها تقوم بمهمتها بقدر عال من الكفاءة، نجد في المقابل أن تجربة التكامل العربي تميزت بقدر كبير من التشتت وانعدام التنسيق وغياب المتابعة وقلة الإمكانيات.

وقد انعكس هذا على الأداء، إذ تميزت الجماعة بالتحضير الجيد للموضوعات واتباع أسلوب التدرج والإعداد، واعتماد وسيلة التعويض أساساً لاستقطاب الطرف المتضرر، بهدف دفعه إلى الالتزام بالقرارات المتخذة واعتماد التفاوض والمساومة قبل اتخاذ القرار، في حين يتخذ الكثير من القرارات في جامعة الدول العربية دون إعداد جيد ودون توفر المعطيات والمعلومات، ولا تبذل جهوداً متأنية ومدروسة لاستقطاب الأعضاء لاتخاذ قرارات، وإن اتخذت بعض القرارات لا تبذل في سبيل تنفيذها الجهود المطلوبة، ولا توضع خطط تنفيذية متكاملة لها. (سعيد ع.، 1986)

وبعد هذا، هل يمكن اعتماد التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة مثلاً يحتذى بالنسبة للبلدان العربية؟

لا شك في أن ظروف التجريبتين والمجتمعين مختلفة كلياً، لكن هذا لا يمنع على الإطلاق الاستفادة من التجربة الأوروبية الناجحة وإغناء التجربة العربية المتعثرة. وأقول بإمكانية الاستفادة، بل بضرورتها لتوفير تجربة الدول العربية، وهذا يختلف عن الاقتباس الحرفي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات العربية، إن تقليد ومحاكاة التجربة واقتباس نظمها حرفياً واتباع خططها وخطواتها والتزام نصوبها دون تكييفها مع البيئة العربية أمور بالغة الخطورة عدا عن أنها قد تؤدي إلى نتائج معكوسة.

إن إمكانيات الاستفادة العربية من التجربة الأوروبية واسعة وممكنة وجديدة، وهي بإمكانها أن تقدم الكثير مما يغني ويعمق الاتجاه نحو التكامل والوحدة. أما أوجه التطوير والتحديث

المطلوبة لإطلاق مسيرة التكامل، فيمكن تلخيصها بالأمور التالية:

1- تطوير وتحديث ميثاق ونظام وأجهزة الجامعة العربية لجهة:

أ- إدخال تعديلات على قواعد التصويت والتمثيل.

ب - إقرار مبدأ «علوية الميثاق» ومرجعيته على ما تعقده الدول العربية من اتفاقات دولية

واتباع مبدأ الأولوية والأفضلية للدول الأعضاء.

ج - إطلاق محكمة العدل العربية التي أقرتها قمة القاهرة (عام 1996)، ويمكن لهذه المحكمة إحداث قفزة نوعية في العلاقات

العربية - العربية عبر ثلاث وظائف رئيسية: تسوية المنازعات التي تعرض عليها، والإفتاء في المسائل التي تتطلب إعطاء آراء

قانونية، وتفسير المعاهدات والمواثيق الدولية كلما اقتضى الأمر ذلك (زهرة، 1997)، (الرشدي، 1995).

2- تثبيت دورية انعقاد مؤتمر القمة سنوياً، من خلال دورة عادية للرؤساء والملوك العرب، على أن يكون المؤتمر السلطة الأعلى في جامعة الدول العربية، وباعتبار آخر، إدخال مؤسسة القمة إلى هيكل جامعة الدول العربية، وهو أمر يحقق دفين: تطوير مؤسسة القمة نفسها من جهة، وتحسين أداء الجامعة من جهة أخرى). زهرة ع. م. (1997)، (الرشدي، 1995)

3- فصل العمل العربي المشترك اقتصادياً عن الميول السياسية والتوجهات الأيديولوجية.

4- الاعتراف بالكيانات السياسية وحدودها للدول الأعضاء وتحريم التدخل في الشؤون الداخلية، والتخلي عن دعوات الضم والإلحاق، أو تصدير التجارب وتمويل الانقلابات والمعارضة المسلحة، فهذه الممارسات ولدت الشك وأدت إلى انعدام الثقة، بل هي أ-اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي في إقرار المعاهدات وخطوات التكامل والتوحيد الكبرى حرصاً على مشاركة الرأي العام العربي، وتحصيناً لهذه المعاهدات والاتفاقات كي تصبح أكثر رسوخاً فيما لو تغيرت الظروف السياسية.

6- وضع استراتيجية عليا للتكامل الاقتصادي العربي، تكفل وضع برنامج زمني وخطط مرحلية متدرجة، تنقل اتفاقية السوق العربية المشتركة من الورق إلى الواقع.

7 - العمل على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات ووسائل اتصال وأطر تشريعية تغطي الاحتياجات الأساسية المشتركة، والبدء السريع بتخفيض القيود الجمركية، وتعزيز أطر المعلوماتية حول النشاطات والهياكل الاقتصادية للدول العربية ووضع آلية تمنع أي تضارب أو تنافس قد ينتج من العمل في حقول اقتصادية إنتاجية متماثلة.

8- رفع وتيرة الاهتمام بالبناء الديمقراطي والمشاركة الشعبية، ذلك أنه في التجربة الأوروبية تحالفت الديمقراطية مع خطوات الاتحاد وتلازمت معها، فكان النجاح نصيب التجربة. (عماد، 1999)

وها هي أوروبا تتقدم نحو عصر ما بعد الأمة، في حين يقدم النموذج السوفييتي مثلاً للوحدة والتكامل، قام على الضم والدمج القسري، وغابت عنه الديمقراطية والتعددية والمشاركة، فكان الإخفاق نصيب التجربة.

وهكذا يتبين أن احتمالات نجاح تجربة الوحدة والتكامل تتزايد طردياً في ظل الأنظمة الديمقراطية، كما أنها تتناقص عكسياً في ظل الأنظمة الدكتاتورية أو الشمولية.

5-التحديات الاقتصادية العربية لمواجهة العولمة:

في ظل تطور التكتلات الاقتصادية العالمية، وتزايد التجارة العالمية، وظهور التجارة الإلكترونية، فإنه على الدول العربية الاهتمام بما يلي:

- 1-استكمال إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، والإزالة التدريجية للقيود الجمركية المفروضة على الدول العربية، من أجل الوصول إلى اتحاد جمركي عربي.
- 2-تجسيد وتفعيل كل العوامل المساعدة على تحقيق السوق العربية المشتركة، من خلال تنسيق التشريعات الوطنية وتشجيع المستثمرين بتوفير المناخ المناسب للاستثمار.
- 3-إقامة مركز عربي للتكنولوجيا يهتم بالأبحاث الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والرقمنة.

4-الأخذ بنظام التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك يتطلب من البلدان العربية الالتزام بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

5-الاهتمام بالقدرة التنافسية التي تعتبر من ركائز الاقتصاد الحديث لتطوير الصناعات وزيادة الإنتاج كما ونوعاً.

6-مواكبة المتغيرات العالمية في الاستثمار وأساليب الإنتاج والتسويق وفي الإدارة.

يمكن القول في الخلاصة أنه في الوقت الذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتجري التحولات باتجاه العولمة ووحدة السوق. إن هذه التحديات الجديدة تظهر استحالة قيام مشروع تنموي للدولة المفردة في العالم الثالث، كما تظهر بوضوح أن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة هي حتمية لمواجهة تحديات العولمة.

6-الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- أن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من طرف المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهما اختلفت الطرق والأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك.
- رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فإن الإرادة السياسية تلعب دورا كبيرا في نجاح واستمرار أي تكامل اقتصادي. وهذا ما ينفي صحة الفرضية المطروحة.
- إن امتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، يعد حافزا للتكامل الاقتصادي العربي.
- ولتحقيق هذه النتائج يجب على الدول العربية القيام بما يلي:
 - أ- الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات.
 - ب- تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات.
 - ت- زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية وتنويع قواعدها الإنتاجية.
 - ث- التخلص من التبعية الاقتصادية للخارج وتقليص المديونية.
 - ج- تحسين مناخ الاستثمار باتخاذ الإجراءات اللازمة.

ح- قائمة المراجع :

خ- المؤلفات:

- د- 2- محمد ليب شقير، 1986، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 52.
- ذ- 3- محمد علي عوض الحرازي، 2007، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 104 .
- ر- 4- وليد عبد الحكي، معوقات العمل العربي المشترك، 1987، سلسلة الثقافة القومية، 12 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 121-122.
- ز- 5- صالح بكر الطيار، 1995، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة الأولى باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص 436.
- س- 6- عبد المنعم سعيد، 1986، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 42.
- ش- 16- كمال شاتيل، 1994، "لماذا ينجح المشروع الحدودي للأمم الأوروبية ويتعثر المشروع الحدودي للأمم العربية" في: حلف الشرق الأوسط (بيروت: المركز الوطني للدراسات)، ص 24.
- ص- 17- (عبد الغني عماد، 1999، الوحدة العربية، الوعي الملتبس والمشروع المؤجل (بيروت: المركز الوطني للدراسات)، ص 108.

ز- المقالات:

- ط- 1- يحيى عبد الغني أبو الفتوح، 2002، "تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه" الإدارة العامة، السنة 42، العدد 1 (أفريل 2002)، ص 183.
- ظ- 7- محمد محمود الإمام، 1990، "التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين"، المستقبل العربي، السنة 13، العدد 138، شهر أوت، ص 50.
- ع- 8- منعم العمار، 1993، "في مستقبل النظام العربي: جامعة الدول العربية" بين الهوية والاختراق " المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167 (جانفي ص 22).

- غ- 9-جميل طاهر، والتكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق الأوسطية والشراكة المتوسطية، 1998، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 26، العدد 4، ص 19
- ف- 10-زياد عريفة، 1997، «مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى تخصيصتها، المستقبل العربي، السنة 19، العدد 219 (فبراير 1997)، ص 75-76
- ق- 11-نزار الربيعي، 1990، «أزمة التعاون الاقتصادي العربي: المشاكل والحلول، نموذج المشاريع العربية المشتركة» التعاون، السنة 5، العدد 17 (مارس 1990)، ص 60-78. انظر أيضا: طاهر، المصدر نفسه، ص 19
- ك- 12-خالد واصف الوزني، 1998، "والعمل العربي المشترك: نحو آليات اقتصادية لإعادة التأهيل"، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 238 (ديسمبر 1998)، ص 13.
- ل- 13-منعم العمار، 1993، "العلاقات العربية - العربية والتمسك بمفهوم السيادة"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 177 (نوفمبر 1993)، ص 16.
- م- 14-أمين هويدي، 1993، "فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي"، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 172 (جوان 1993)، ص 22-23.
- ن- 15-عطا محمد صالح زهرة، 1997، "الخلافات العربية مداخل إلى الحل"، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 225 (نوفمبر 1997)، ص 19.
- ه- 16-أحمد الرشيد، «حول الدور المتوقع لمحكمة العدل العربية في مجال تعزيز العمل العربي المشترك»، المستقبل العربي، العدد 82 جوان 1995، ص 22 وما بعده.